



جامعة آل البيت^(ع) الالكترونية

للعلوم الدينية والانسانية

الإلحاد المعاصر

شوال ١٤٣٩هـ

(ملخص المحاضرات الصوتية للسيد كمال م)

ما هو:

ترك الاعتقاد^(١) بوجود إله لهذا الكون^(٢)

(١) ترك الاعتقاد: سواء اعتقدنا بعدم وجود إله أو شككنا في وجوده مع إعراضنا عن الاعتقاد بوجوده (مع عدم الاعراض كما في حالة البحث لا يعد إلحاداً)

(٢) وجود إله لهذا الكون: له معنيان:

الف. عام: وجود فاعل لهذا الكون والإنسان.
ب. خاص: وجود فاعل له علاقة تديرية للكون والإنسان

كم هو:

أربعة أنواع:

١ و٢ الاعتقاد أو الشك بعدم وجود إله مطلقاً
٣ و٤ الاعتقاد أو الشك بعدم وجود إله مدبر.
(وهنا إنكار للدور التديري للإله في التشريع والتكوين.)

الشك أو عدم الاعتقاد بوجود الإله لا يخلو:

١. فقدان الدليل عليه
٢. تساوي أدلة النفي والإثبات.

وأخص الأنواع الأربعة الذي بحله تحل مشكل بقية الأنواع هو الاعتقاد بعدم وجود إله فاعل ومدبر للكون والإنسان. وهذا هو محل النزاع أو ما ينبغي أن يكون محلاً للنزاع ما يريده الملحد:

نفي الدور التديري للإله بالنسبة للكون والإنسان
كيف يتوصل لذلك؟

١. نفي وجود الإله من رأس.
٢. نفي دوره التديري.

لكن الدور التديري للإله هو نوع علاقة بين المدبر والمدبر وهذه العلاقة متقومة بأمور:

ألف: وجود أطرافها. (الإله الإنسان الكون)
ب: قابلية أو شأنية الأطراف للعلاقة. (فالإله واجد لما يؤهله للتدبير، والكون والإنسان قابلان للتدبير محتاجان إليه)

فنفى الدور التدبيري للإله يمكن من خلال

١. نفي الأطراف (نفي الإله خاصة، لوضوح وجود الإنسان والكون).

٢. نفي 'قابلية واحتياج الكون والإنسان للتدبير.

٣. نفي العلاقة التدبيرية من خلال المعارضة وإثباته أنه لا تدبير.

وهذه هي المقاتل التي ينبغي التحصن من جهتها.

الأسباب العامة لأي موقف فكري

إن أي موقف فكري نتبناه فهو معتمد على مبادئ

هذه المبادئ تارة تصلح للاعتماد عليها في بناء موقف فكري صحيح وأخرى لا

ما يصلح من المبادئ^٢: الأوليات والوجدانيات والحسيات والتجريبيات. ولن تجد ملحدا اعتمد على هذه في تبنيه للإلحاد.

ما لا يصلح من المبادئ^٣:

١. الوهميات: أحكام ينشأ الحكم بها اعتمادا على الخيال:

ألف. قدرة: نحكم بإمكان وجود شيء أو إمكان انصافه بوصف ما والسبب أننا نتمكن من تخيل وجوده أو تخيل انصافه بتلك الصفة. كحكمنا بإمكان وجود الشيء فجأة بعد العدم من دون استناد إلى شيء أوجده، لماذا لأننا نستطيع تخيل ذلك

ب. عجز: نحكم بامتناع وجود شيء أو امتناع انصافه بوصف ما والسبب أننا نعجز عن تخيل وجوده أو تخيل انصافه بتلك الصفة مثل حكمنا بأن ما ليس بمحسوس فليس بموجود لأننا نعجز عن إحضار هكذا موجود في خيالنا

ج. اضراء: نحكم بضرورة وجود شيء أو ضرورة انصافه بوصف ما والسبب أننا مضطرين في تخيل وجوده أو تخيل انصافه بتلك الصفة سواء كان هو في نفسه متصفا أو لا، كحكمنا بأن العالم في مكان أو أنه ممتد إلى ما لا نهاية إذن هو كذلك

٢. الانفعاليات: أحكام نصدرها لمناسبتها لحالاتنا الشعورية والانفعالية، فما نشعر معه بالراحة والرخاء فهو صحيح وإلا فلا. والحال

أن هذا لا يضمن صحة الفكرة

٣. المشهورات: أحكام نصدرها نتيجة اندماجنا المعرفي والنفسي مع محيطنا واشتهار ورسوخ تلك الأحكام واستحسانها العام وليس معرفتنا بمبرراتها وأدلتها. كحكمنا بأن من يملك شيء فإنه يملك حرية التصرف فيه كيف شاء والحكم بأن الدين مسألة شخصية وخاصة

بالقلب والشعور.

٤. المقبولات: أحكام نصدق بها كونها صادرة ممن نحبههم ونحترمهم ونطمئن بصحة ما يقولون من دون اختبارهم مسبقا أو

قيام برهان على أنهم كذلك

الأسباب الخاصة بالموقف الإلحادي:

ذكرنا أن ما يفيد الملحد أمور ثلاثة وهي التي ستكون أسبابا للإلحاد:

أولا: أسباب تنفي أصل الوجود الإلهي

ثانيا: أسباب تسلب الطبيعة والإنسان القابلية أن يكونا طرفا في العلاقة التدبيرية مع الإله

ثالثا: أسباب تنافي وجود أي علاقة تدبيرية بين الإله والكون والإنسان

^١ لا معنى لنفي أهلية الإله للتدبير لأنه نفي لأوهيته.

^٢ كانت هذه المبادئ سالحة باعتبار أن التصديق بها ناشئ عن خصوصية الشيء الذي نحكم عليه لا عن خصوصيتنا نحن

^٣ ولا يعني عدم صلاحيتها كذبها بل عدم لزوم صدقها.

أولاً: أسباب ترك الاعتقاد بأصل وجود إله

١. انهدام أدلة وجود الإله: والسبب:

- ألف: اعتماد قول من قال بعدم وجود منهج معرفي يصلح لإثبات مسألة كهذه (هيوم كانط راسل وجماعة فيينا)
ب: اعتماد قول من قال بعدم صلاحية مبادئ هذه الأدلة لإثبات ما هو أوسع من حدود التجربة والحس (هيوم كانط راسل جماعة فيينا ولوك)
ج: اعتماد قول من قال أن فيزياء الكم اثبتت عدم وجود مبادئ مطلقة الصدق تفيد في هذه المسألة أو غيرها.

٢. مشكلة الشر

لو كان هذا العالم من صنع إله لكان خالياً من الشرور والنواقص والتالي باطل فالمقدم مثله
أما الملازمة فلأن الإله لا بد أن يكون كاملاً فيكون فعله كامل.
وأما بطلان التالي فواضح

٣. امتناع نفس فكرة الإله:

لو كان هناك إله لوجب أن يكون بريئاً عن صفات العالم الذي نعيش فيه، فلا يكون جسماً ولا في مكان ولا زمان ولا.... لكننا لا يمكننا
صور موجود لا على هذه الصفات
إذن لا إله موجود.

ثانياً: أسباب نفي حاجة الطبيعة للتدبير الإلهي:

١. تطوّر العلوم التجريبية وتوظيفها لخدمة الإلحاد:

كان التعامل مع الدور الإلهي كمكمل للتفسير العلمي في ظل قصوره، ولذا صار تطوّر العلوم الطبيعيّة - كنظرية الانفجار الكبير في الفيزياء النظرية، ونظرية التطور الداروينية بالانتخاب الطبيعيّ في علم الأحياء النظرية والتصميم العظيم والمصمم الذكي إلخ - سبباً في الاستغناء عن دور الإله.
كل هذا خضوع لعجز مؤقت عن تفسير الطبيعة.

٢. انبثاق علم فيزياء الكم وتوظيفه لخدمة الإلحاد:

يقضي هذا الفرع من العلوم بأنّ البنية الأولى للعالم - كفتونات الضوء، والعناصر المكونة لبنية الذرات - غير خاضعة للقوانين البديهية كقانون العلية والهوية وامتناع التناقض - بل إنّ الظواهر التي تحدث في الطبيعة في بنيتها الأولى تحدث بشكل ذاتي دون فاعل. وعليه تكون فكرة وجود إله فاقدة للمسوّغ المنطقيّ

٤ جديدة لا يتعدى عمرها قرناً ونصف، باعتبار أنه قبل ذلك كان إذا عجزوا عن تفسير الظواهر الطبيعية نسيوها للإله والغيب وهذا ما ضيق مساحة هذا الإله كلما تطور العلم. وفيه تصوير للإله كفاعل في عرض الفواعل الطبيعية يسند إليه ما لم تعرف علته خلافاً للبرهان القاضي بأن الإله ليس علة قريبة ومباشرة.

٣. استفادوا في هذا المجال من الصيت الطيب للعلوم التجريبية (كالفيزياء التجريبية مثلا)، ومن الدمج الإعلامي بين العلوم التجريبية والعلوم النظرية (كالفيزياء النظرية مثلا)، ولأن الجماهير لا تميز بين العلوم التجريبية كالفيزياء التجريبية وبين العلوم النظرية كالفيزياء النظرية أخذت الأخيرة صيت الأولى ومناقبها على الرغم من اختلافهما!
لكن:

أ- هل عالم البيولوجيا النظرية وعالم الفيزياء النظرية يفسران عالم الكائنات الحية وغير الحية كما يفسر الرياضي أي معادلة رقمية، ويبين (كيف ولماذا)؟ أو كما يخبر طبيب القلب عن أجزاء القلب وكيفية عمله؟ والجواب عن هذا السؤال متوقف على وضوح الفصل المنهجي بين المنهج العقلي والمنهج التجريبي.

ب- هل يقوم الفيزيائي أو البيولوجي النظريين بتظيره دون خلفيات مسبقة؟

ج- هل ثمة ربط بين نجاح العلوم التجريبية وبين النظريات الداعمة لموقف الإلحاد؟

إن النظريات التي تطرح ليست تجارب علمية ولا براهين مبنية على مقدمات تجريبية، بل هي تفسيرات مترابطة للوقائع التجريبية. كما لا يمكن الاستدلال بنجاح العلوم التجريبية على نجاح العلوم النظرية والتفسيرية، لعدم العلة المنطقية بينهما. فإن نظرية التطور مثلاً ليست مسؤولة أبداً عن كل التقدم البيولوجي في المختبرات، بل عادت لتشتهر بعد أن وصل المخبريون إلى نتائج تؤيدها.

ثالثاً: أسباب نفي قابلية الإنسان أو حاجته للتدبير الإلهي:

١. نفي قابليته:

إن الإنسان مقهور بتأثير عوامل داخلية - كالبنية التكوينية لشخصيته، وطباعه، وملكاته - وخارجية - كبنيته الاجتماعية والبيئية - فلا يعود مختاراً، فأى معنى لتشريع يطلب من الإنسان أن يخالف ما هو مقهور عليه؟ وأي معنى للمجازاة على السلوك الذي لا مفر منه؟

٢. نفي حاجته:

يستند هذا إلى ادعائين:

أ- نفي أصل وجود الخير والشر، واعتبارهما من الأمور النسبية. لذا لا ينبغي للسلوك الإنساني أن يرضخ لأي معايير ونظم.
ب- اعتبار الإنسان قادراً على تدبير نفسه واكتشاف خيره وشره، دون توقف على وجود إله. ويرجع السبب في تبني أحدهما إما إلى التحرر من القيود، وإما إلى تبرير السلوكيات وتبرئة الذات من التائب الداخلي.

رابعاً: أسباب القول بانتفاء العلاقة التدبيرية:

يمكن تصنيفها بهذا النحو:

انتفاء العلاقة التدبيرية:

١. انتفاء تدبير الكون: ← مشكلة الشر

٢. انتفاء تدبير الإنسان:

تدبير الإنسان يتضمن:

ألف: تعليمه

ب: التزامه بتلك التعاليم والعمل وفقها.

° وإلا لم تقم تجربة على أن الطبيعة لا حاجة لها إلى علة.

أما تعليمه فيعارض من جهتين:

١. مضمون تلك التعاليم. (فساد الشرائع الإلهية في أنفسها/ بشرية الدين)

٢. الغاية المترتبة على الأخذ تلك التعاليم. (انعدام الأثر للعلاقة مع الله)

وأما من ناحية التزامه بتلك التعاليم والعمل وفقها فيعارض من جهتين أيضا:

١. آثار ذلك على نفس المتدينين (التأثير السلبي للشريعة على المتدينين أنفسهم)

٢. على الآخرين (معاناة البشرية التي سببها سلوك المتدينين)

فهذه أسباب ٦

١. مشكلة الشرور: لو كان هناك إله مدبر لما حصلت كل هذه الزلازل والبراكين والنواقص وو، والتالي باطل فالمقدم مثله تقييم: المشكل يفترض إمكانية وجود الكون لا بهذه الشرور وليس بين ولا مبين. مضافا إلى أن الشرور ليست بأكثر من التنظيم فلماذا لا يكون هذا دليلا على وجود العلاقة التدييرية وكان ذلك دليلا على عدمها؟!

٢. انعدام الأثر للعلاقة مع الله:

ما نلاحظه من أن المعتقدين بوجود إله يدبرهم يعيشون في شقاء وعذاب يدون ويتوسلون ولا أثر تقييم:

أ- إنه يقوم على استقراء حال البلائين من المعتقدين ومعرفة أنهم في بلاء وهو محال، فضلا عن أنه قائم على عدم فهم حقيقة الدعاء.
ب- يقوم هذا السبب على تخيل دور الإله بنحو مماثل لعلاقة البشر فيما بينهم. حكم انفعالي
ج- يفترض أن الخير يقع برفع المعاناة، دون لحاظ دور المعاناة في تحصيل الكمالات.

٣. بشريّة الدين: الدين نتاج بشريّ تشكّله عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

القيمة المنطقية للاستناد إليه:

أ- يلغي القيمة المنطقية لاستناد عامة الناس إليه، لأنه من قبيل الأخذ بالمقبولات.
ب- الخلفية العقدية التي تلعب دورها في عمل المفسر.
ج- إن غاية ما تكشف عنه الدراسات التاريخية هو الممارسات الدينية، وتطور الوعي البشري الذي يؤهله لأن يكون محلا للتشريع. فهذا السبب قائم على تخيل ساذج لدور الدين وكيفية تأثيره.

٤. دعوى فساد الشرائع السماوية في نفسها: وهو ما يتمثل بمضامين الشرائع الإلهية الواصلة لأيدي الملحدين. حيث إنهم استخلصوا

أمرين باطلين:

أولها: العقائد حول الكون والإنسان إذ قارنوها بنتائج العلوم الطبيعية، (خرافات)

وثانيها: أحكامها العملية الأخلاقية إذ قارنوها بالقوانين الوضعية. - (لا تؤدي للسعادة ولا للصالح)

تقييم: انطلق هذا السبب من:

أ- أن الدين نسخة واحدة وهو ليس كذلك. (المسيحية ليست كالإسلام)

ب- لزوم مطابقة الممارسة الدينية مع الدين.

ج- يفترض هذا السبب صحة نظمه الأخلاقية الوضعية ومعياريّتها.

٥. التأثير السلبي للشرائع على المتدينين:

إنَّ الشَّرائعَ سبب في الفساد وانقسام البشرية وتناحرها. التقييم:

أ- إنَّه يلغي أيَّ دور للبشر في تحقيق تكاملهم ويعتبر أنَّ الشَّرائعَ التَّرياقَ السَّحريَّ وهذا وهم محض.

ب- إنَّ وجود الفساد ناتج من أحد ثلاثة أمور: انعدام التَّديب أو انعدام التَّطبيق أو تدريجيَّة حصول أثر التَّديب، فحصر الفساد بعدم التَّديب لازم أعمَّ، ويحتاج إلى معيَّن.

٦. المعاناة التي سببها سلوك المتديِّين: إذ أصاب النَّاس بسببهم القتل والتَّشريد.. فصاروا يرون أنَّ خلاص البشريَّة بالتَّخلِّي عن الدِّين.

تقييم:

أ- بيتني على تحكيم مشاعر انفعاليَّة لا قيمة منطقيَّة لها.

ب- فيه خلط بين الدِّين وبين الممارسات الدِّينيَّة.

ج- منشأ ارتكاب الشَّر يرجع إلى نفوس البشر نتيجة لعوامل تكوَّنتهم أو نشوئهم وبيئتهم.

د- تلبس الفساد البشريَّ لباس الدِّين أو العلم هو تدليس وإخفاء للمنشأ الحقيقي للشَّر.

أنَّ كلَّ الأسباب المذكورة تدرج تحت قسم المبادئ غير الصَّالحة للاستعمال في مقام اتِّخاذ موقف فكريّ، وهذا ما وجده القارئ فيما تقدَّم.

العلاج

١- أسباب عقليَّة محضة (فلسفيَّة):

أ- الإله موضوع غير قابل للإثبات لعدم وجود منهج يثبت ما وراء التَّجربة الحسيَّة.

ب- لا وجود للأوليات العقليَّة المستقلَّة عن التَّجربة العقليَّة، وعليه يكون الوجود الإلهيَّ متوقِّفاً على ما لا وجود له.

ج- وجود الشَّر.

د- ما لا يمكن تصوُّره ليس بشيء.

هـ- لا فرق بين معاناة المؤمن وغيرهم. و- اشتغال الدِّين على تعاليم منافية للخير.

مفاتيح علاجها:

المفتاح (١): تصحيح الخلل المتعلِّق بأقسام المحمول:

بيان: جعل كلِّ من هيوم، كانط، كونت، دوركايم، أعضاء حلقة فيينا، ورسل المنطق لا يصلح لتمييز الخطأ من الصَّواب والفلسفة فاقدة لضوابط المعرفة،

فحصوا العلوم في التَّجريبيَّة والرِّياضيَّة،

مع أنَّ قولهم هذا لم يكن تجريبيًّا أو رياضيًّا.

والسبب أنهم حصروا المحمولات في نوعين:
الوصف التحليلي (الذاتي المقوم): مثل: الأربعة عدد،
والوصف التركيبي (المحمول بالعرض) مثل: الماء يغلي.

سبب الخلل في تقسيم القضايا مشكلة الاستقراء، ومشكلة عدم علمية الميتافيزيقا بسبب عدم كون موضوعاتها تحليلية أو تركيبية، ولكن المشكلة ليست في هذه اللوازم الباطلة، بل بالخلل المنطقي المتقدم.
العلاج:

ولم يكن لهذين اللازمين المشكلين وجود في المنهج العقلي لأنهم في هذا المنهج قسموا أوصاف الموضوعات إلى ثلاثة: مضافا إلى الأولين قسم ثالث وهو العرض الذاتي.

النتيجة: السبب وراء ادعاء انهزام أدلة الوجود الإلهي وهو ادعاء عدم وجود منهج يضمن لنا معرفة يقينية بمثل هكذا موضوعات. فنفي المنهج كان نتيجة لخلل منطقي. حيث إنهم لم يعثروا في الأدلة على أي من القسمين اللذين حصروا وصف أي موضوع بينهما؛ لأن الأوصاف المستعملة في هذه الأدلة من القسم الثالث. وهو عينه ما بنيت من خلاله علوم الرياضيات، والتي حاروا في تشخيص نوع أوصاف موضوعاتها، ولأن الرياضيات لا تمس الأهواء لم يشككوا بها بل سعوا لإيجاد مبرر يقينيتها، بينما كانت الميتافيزيقا (الإلهيات وفلسفة الأخلاق)، تمس الأهواء فكانت عرضة للتشكيك والطعن.

المفتاح (٢): تصحيح الخلل الموجب للتشكيك بالأوليات العقلية:

رفض كل من لوك، هيوم، كانط، ورسل امتلاك العقل لأحكام واقعية ضرورية الصديق مستقلة في نشوئها عن الحس، والسبب في رفضهم هو خلل منطقي حول دور الحس في عملية المعرفة؛ وينحل هذا الخلل إلى ثلاث مشكلات:
١- خلط لوك وهيوم بين دوري الحس في التصور والتصديق
فإن ما لا غنى لنا فيه عن الحس هو أصل التصور، أما الحكم فليس وظيفة الحس، ودور الحس فيه إعدادي صرف، وفاعل الحكم هو العقل مع أخذ عملية الإحساس قيدا في الموضوع.

٢- خلط لوك وهيوم بين دوري الحس المباشر وغير المباشر في التصور: إن دور الحس ليس مقصوراً على جلب المعاني الحسية (الدور المباشر) بل إن هذا يهيئنا لعقل المعاني الأخرى التي يختص العقل بها (الدور غير المباشر)، ومثاله كما لو قرصنا أحد فائنا نحس بالألم ونعقل أنه شيء وموجود ومؤثر.

٣- خلط كانط بين أفعال العقل ومدركاته:

فالعقل يدرك الأربعة والثمانية والتصف والضعف، ثم يتصور الأربعة بالنسبة إلى الثمانية، ويلاحظ علاقة الضعف أو التصف الموجودة بينهما؛
فإننا نجد أن الأفعال التي قام بها العقل من تصور ونسبة وحكم تختلف عن المعاني التي وقع الحكم عليها أعني الأربعة والثمانية والتصف والضعف.

العلاج:

علمنا أن الأحكام الأولية العقلية العامة مستقلة في صدقها عن الحس وأوسع صدقا من حدوده، وكيف كانت أمورا واقعية لا مجرد أحوال خاصة بنا

فإنّ معانيها من الأوصاف الواقعيّة للأشياء والمدركة بالعقل حصراً، وأنّ معانيها أعمّ من كلّ الأشياء، وأنّ معانيها بيّنة بنفسها.

المفتاح (٣): تمييز الأحكام العقليّة عن الوهميّة (وهو الأهمّ):

- أنحاء الحكم العقليّ: إمّا الصّرورة وإمّا الامتناع وإمّا الإمكان،

وهذه الأحكام تستند جوهرياً إلى ملاحظة خصوصيات طرفي الحكم، وهكذا يكون الحكم ناشئاً على أساس التّعقل، ولكن عمليّة الحكم بالنسبة لنا وإن كانت فعل العقل دائماً، إلّا أن قيام عقلنا بها لا يكون دائماً على أساس معايير التّعقل، فإنّنا قد نقوم بالحكم على أساس مناشئ أخرى كإمّنة في صلب خصائصنا البشريّة، وهذه المناشئ ثلاثة:

١- أحوال مقام التّعقل.

٢- أحوال مقام التّخيّل.

٣- أحوال مقام الانفعال.

وغرضنا هنا يتعلّق بالبحث عن الثّاني:

أحوال مقام التّخيّل: وهي ثلاثة:

١- القدرة على التّخيّل، كتخيّلنا أن ما نتمناه يتحقّق بمجرد حكّة رأس.

٢- الاضطرار إلى التّخيّل، كتخيّلنا بأنّ عدم المطلق ظلام خال من أيّ نور.

٣- العجز عن التّخيّل، كتخيّلنا لما لا يوصف بأيّ وصف محسوس سبق أن أحسنناه.

والفرق بين التّخيّل (الحكم الوهمي) والتّعقل (الحكم العقلي):

إنّ تّخيّل وقوفي على الشّمس وحكمي بأنّه يمكن لي ذلك، يختلف عن تعقّلي لكوني واقفا عليها، إذ إن الأخير يعني أنّي لاحظت خصوصياتي وخصوصيات الشمس، وبالتالي سأحكم بالاستحالة.

فالتّعقل قاد إلى الحكم بامتناع ما قدرت على تخيّلته، والاعتماد على حال الخيال قادني إلى الحكم بإمكان ما تخيّلته.

من هنا لا بدّ من التنبّه فإنّ الاتكال على التلقائيّة في مقام التّخيّل، لا يقودنا إلى معرفة صحيحة.. فإنّ حكمنا بأنّ كلّ شيء يجوز أن لا يكون موجوداً، يجب أن يكون مستندا إلى ملاحظة خصوصيات الوجود والإمكان لا مجرد الاتكال على أنّنا نستطيع التّخيّل.

العلاج:

بهذا التفريق يتّضح الخلل في دعاوى ثلاث مطروحة للتشكيك بوجود الإله:

١- دعوى هيوم:

الوجود بعد عدم بلا سبب: وهو محض تخيّل منشأه الخلط بين أحوال مقام التّخيّل وأحوال مقام التّعقل، وبالتالي بين الحكم الوهمي والحكم العقليّ،

ومنشأ هذا الخلط هو خلط آخر بين إمكان أن يكون أي شيء علّة لأيّ شيء وبين القدرة على تخيّل أيّ شيء علّة لأيّ شيء،

وهذا الخلط نتاج خطأ في معنى العليّة فتخيّل هيوم وتبعه كانط أنّ العليّة مجرد أن يكون شيء قد تبع في وجوده شيئاً آخر، مع فارق زمنيّ ما،

وهذا جهل بخصوصيات ذات العلل وخصوصيات ذات المعلول، وهما من أصول المنهج التّعقليّ. ومن هذا نعلم أنّ قول هيوم وكانط

من أنّ كلّ شيء يجوز أن يكون موجوداً وغير موجود لأنّنا ببساطة يمكن أن نتخيّل عدم وجوده دون وقوع التناقض، ليس إلا تحكيماً لأحوال مقام التّخيّل على الواقع.

فأين الملازمة بين القدرة على سلب شيء في الخيال وبين إمكان انسابه واقعا؟

٢- امتناع فكرة الإله نفسها:

و هو في الحقيقة نحت لحدود الواقع على طبق حدود الخيال، ولا دليل على ذلك، بل الدليل على خلافه، فعلى العاقل أن ينزّه نفسه عن محاولة التخيل للإله، لأن ما علم وجوده بالتعقل الصحيح لا يتنزل فيه للتخيل.

٣- وجود الشرّ في العالم ينافي معلوليته للإله:

منشأ هذا القول هو التسليم بأن فكرة "خلوّ العالم من النقص" ممكنة التّحقّق، ومنشأ الحكم بكونها كذلك هو التّخيل، لأننا بعد ملاحظة خصوصيات مكونات العالم، نجدها تقتضي بذاتها التّزاحم، ففرضها خالية عن التّزاحم يعني التّناقض، لأنّه يعني أن تلك الأشياء ليست نفسها وأن العالم ليس هو العالم. ومن هنا يعلم الخلل في قول من يقول: كيف يعجز الإله عن إيجاد هذا العالم بنحو خال من النقص؟

مضافا إلى أن كثيرا مما يعده شرا هو في الواقع خير وعدمه شر كالآلام الكاشفة عن وجود خلل في الجسم والزلازل والبراكين الحافظة لاستقرار الأرض ووو

٢- أسباب علميّة تجريبية:

وهي أربعة:

- * الأول: النّظرية المفسّرة لبنية الدّرة في فيزياء الكوانتم.
- * الثّاني: نظريتنا "التّطور" في علم الأحياء و"الانفجار الكبير" في فيزياء الكون.
- * الثّالث: نظرية بشريّة الدّين في علم الأنثروبولوجيا.
- * الرّابع: نظريات مفسّرة لسلوك الإنسان قاضية بوهميّة فكرة الإرادة الحرّة، ومسؤوليته عن سلوكه

مفتاح علاجها:

إنّ الحكم الحسيّ يكتسب واقعيته من خلال الأوّليات التي تشكّل الهيكل الإدراكيّ لأيّ نظام فكريّ صحيح والهيكل التكوينيّ لأيّ نظام عينيّ حسّيّا كان أم غير حسّيّ، فولا قانون الهوية وامتناع التّناقض والعيّة والسّنخية لما أمكن لأيّ حكم حسّيّ أن ينشأ على الإطلاق، لأنّه متضمّن لكلّ تلك الأحكام، فملاحظة الصّورة الحسيّة، لا تكون إلّا من خلال هذه الأحكام الواضحة بشدّة إلى الحدّ الذي يجعل القيام بها آليا دون أن نلتفت إليه بالفعل.

ولذلك فإنّ وثاقة التّجربة الحسيّة تأتي في طول وثاقة الأوّليات العقليّة، فهي متأخّرة تكوينا ومعرفيا عن الأوّليات العقليّة، فكيف يمكن حينئذٍ لتجربة حسّيّة أن تقود إلى كذب الأحكام الأوّلية؟! وكيف تكون مع معارضتها للأوّليات علميّة؟!

ثم إنه لا تصل التوبة لادعاء كون نظرية ما بديلا عن فكرة وجود إله، لأنّ وجوده نتيجة براهين عقليّة صادقة بالضرورة، وليس مجرد نظرية وتفسير مقترح حتّى يعارض بتفسير بديل.

٣- أسباب نفسية: وهي أربعة:

- * الأول: الرغبة بالتحرر.
- * الثاني: الغيظ على السلوك المتعصب لبعض المتديين.
- * الثالث: الانبهار بنجاحات العلوم التجريبية والمجتمعات المتحررة من الدين.
- * الرابع: التألم من رؤية الكوارث من دون تدخل الإله.

العلاج

نجد أن عوامل نشوء ما نشعر به، لا تضمن أن يكون متناسبا مع الواقع. فإن قيامنا بإصدار الأحكام بنحو متناسب مع انفعالاتنا لا يتأسس على معيار يضمن صوابه، بل يحتاج البت في ذلك استعمال المنهج البرهاني، والتروي في موازنة المشاعر. تطبيقيين:

الأول: الرفض الانفعالي للتدبير التشريعي

ومفاده أن العقل البرهاني يعلم بعدم وجود ملازمة بين فساد الممارسة الدينية حتى لو شملت كل الدنيا وبين أهمية الدين. الثاني: التدبير التكويني، ومفاده أن المفجوع بالآلام والمحن يريد أن يقرر كيف ينبغي أن تجري أحداث الكون دون دراية كافية بالترابط التكويني للكون.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين